

# الباب الثالث

## الدراسة الميدانية لنظم المضاربة والمشاركة الإسلامية فى المصارف الإسلامية

الفصل الأول : الدراسة الميدانية لنظم المضاربة فى المصارف  
الإسلامية وأثرها على الربحية والنمو .

الفصل الثانى : الدراسة الميدانية لنظم المشاركة فى المصارف  
الإسلامية وأثرها على الربحية والنمو .

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية لتحليل وتقييم استثمار الأموال  
عن طريق المضاربة والمشاركة فى المصارف  
الإسلامية .

obeikandi.com

## الدراسة الميدانية لنظم المضاربة والمشاركة الإسلامية فى المصارف الإسلامية

يختلف الإسلام عن غيره بأنه دين فكر وتطبيق يهتم بتحويل القول إلى عمل فتعاليم الإسلام ليست طقوساً ولا تسابيح ولكنها منهج حياة ولقد أشار القرآن إلى ذلك فى كثير من الآيات عندما قرن الإيمان بالعمل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [فصلت: ٣٣].

ولقد أكد رسول الله ﷺ على هذا فيقول: « ليس الإيمان بالتمنى ولكن ماوقر فى القلب وصدقه العمل » رواه الديلمى فى مسند الفردوس.

وانطلاقاً من ذلك رأينا أن نقوم بدراسة ميدانية لاختبار واقعية المفاهيم الإسلامية المتعلقة باستثمار الأموال عن طريق المضاربة والمشاركة وأثرهما على الربحية والنمو من خلال الدراسة الميدانية لعينة من المصارف الإسلامية.

ولقد ركزنا فى هذه الدراسة على ثلاث نقاط هى:

- الدراسة الميدانية لنظم المضاربة فى المصارف الإسلامية.
  - الدراسة الميدانية لنظم المشاركة فى المصارف الإسلامية.
  - تحليل وتقييم نظم المضاربة والمشاركة فى المصارف الإسلامية.
- ولقد خصص لكل نقطة من هذه النقاط فصلاً مستقلاً.

\* \* \*

obeikandi.com

## الفصل الأول

# الدراسة الميدانية لنظم المضاربة فى المصارف الإسلامية وأثرها على الربحية والنمو

- تمهيد :
- طبيعة ونماذج المضاربة فى المصارف الإسلامية.
- تطور ونمو الاستثمارات عن طريق المضاربة فى المصارف الإسلامية.
- أسس تحديد وقياس وتوزيع أرباح المضاربة فى المصارف الإسلامية.
- المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة فى المصارف الإسلامية.
- الخلاصة.

\* \* \*

obeikandi.com

## الفصل الأول

# الدراسة الميدانية لنظم المضاربة فى المصارف الإسلامية وأثرها على الربحية والنمو

• تمهيد :

تعتبر المضاربة الإسلامية من أهم صور استثمار الأموال فى المصارف الإسلامية، وتختلف صيغتها عن صيغ المضاربة الثنائية السابق الإشارة إليها فيما سبق، ولقد نجم عن تطبيقها العديد من المشاكل الفنية والمالية والمحاسبية التى تستحق الدراسة والبحث ولا سيما فيما يتعلق بتحديد وقياس وتوزيع الأرباح وبيان أثرها على نمو الأموال المستثمرة فيها.

ويختص هذا الفصل بدراسة وتحليل صيغة المضاربة المطبقة فى المصارف الإسلامية فى ضوء الفقه والواقع ثم التركيز على أسس تحديد وقياس وتوزيع أرباح هذا النوع من المعاملات بين الأطراف وكذلك نموه فى المصارف الإسلامية.

\* \* \*

## ● طبيعة ونماذج المضاربة فى المصارف الإسلامية :

لقد اقترح أحد الباحثين <sup>(١)</sup> صيغة للمضاربة تتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية أطلق عليها اسم « المضاربة الجماعية المشتركة »، وتقوم على ثلاثة أطراف هى :

### \* الطرف الأول :

ويتمثل فى جماعة المستثمرين، وهم الذين يقدمون المال بصورة انفرادية – على أساس توجيهه للعمل به وفق نظام المضاربة الإسلامية .

### \* الطرف الثانى :

ويتمثل فى جماعة المضاربين وهم الذين يأخذون المال، منفردين أيضا، لكي يعمل كل منهم فيما حصل عليه من مال بحسب الاتفاق الخاص به .

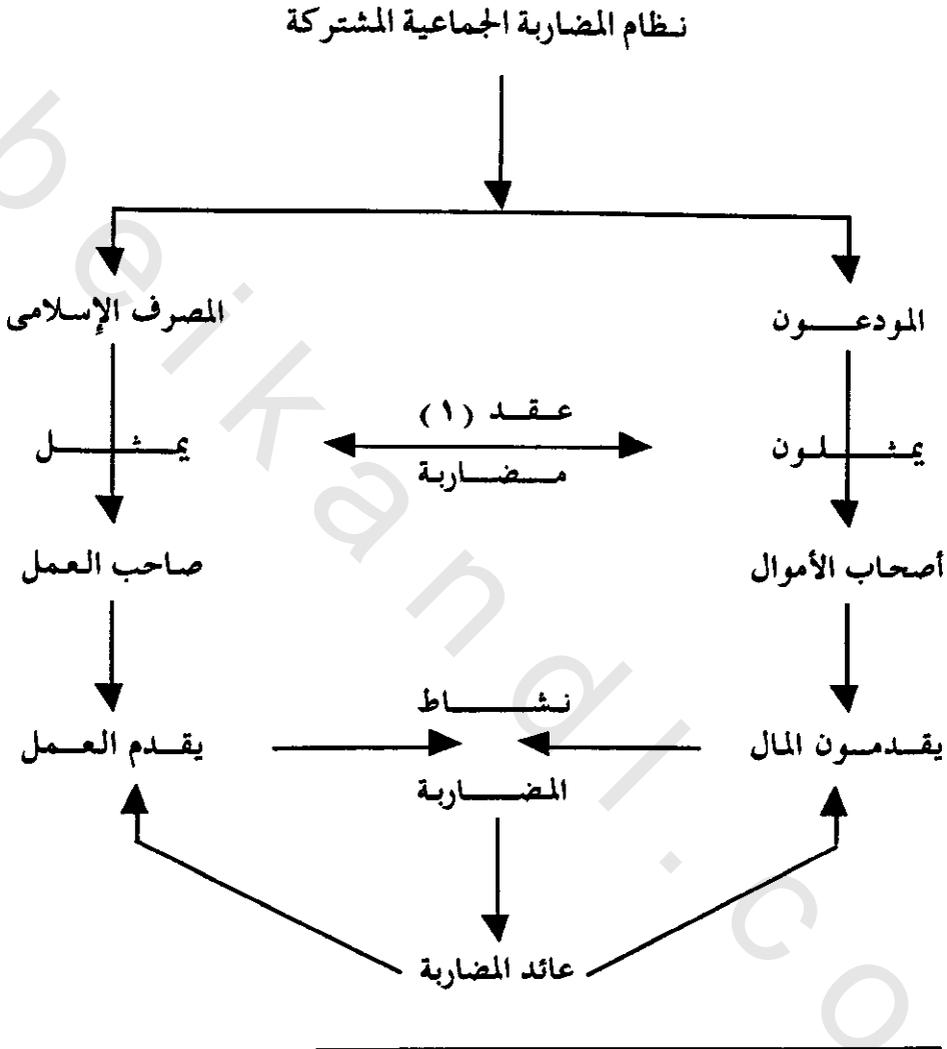
### \* الطرف الثالث :

ويتمثل فى الشخص أو الجهة التى تكون مهمتها التوسط بين الفريقين لتحقيق التوافق والانتظام فى انسياب الأموال، وإعطائها للراغبين من الفريق الثانى للعمل فيها بالمضاربات المعقودة مع كل منهم، ويعتبر الطرف الثالث العنصر الجديد فى نظام المضاربة المشتركة، وتمثل أهميته فى صفته المزدوجة فيعتبر مضاربا بالنسبة للمستثمرين وهم أصحاب الأموال، ويعتبر من جهة ثانية مالكا للمال بالنسبة للمضاربين .

---

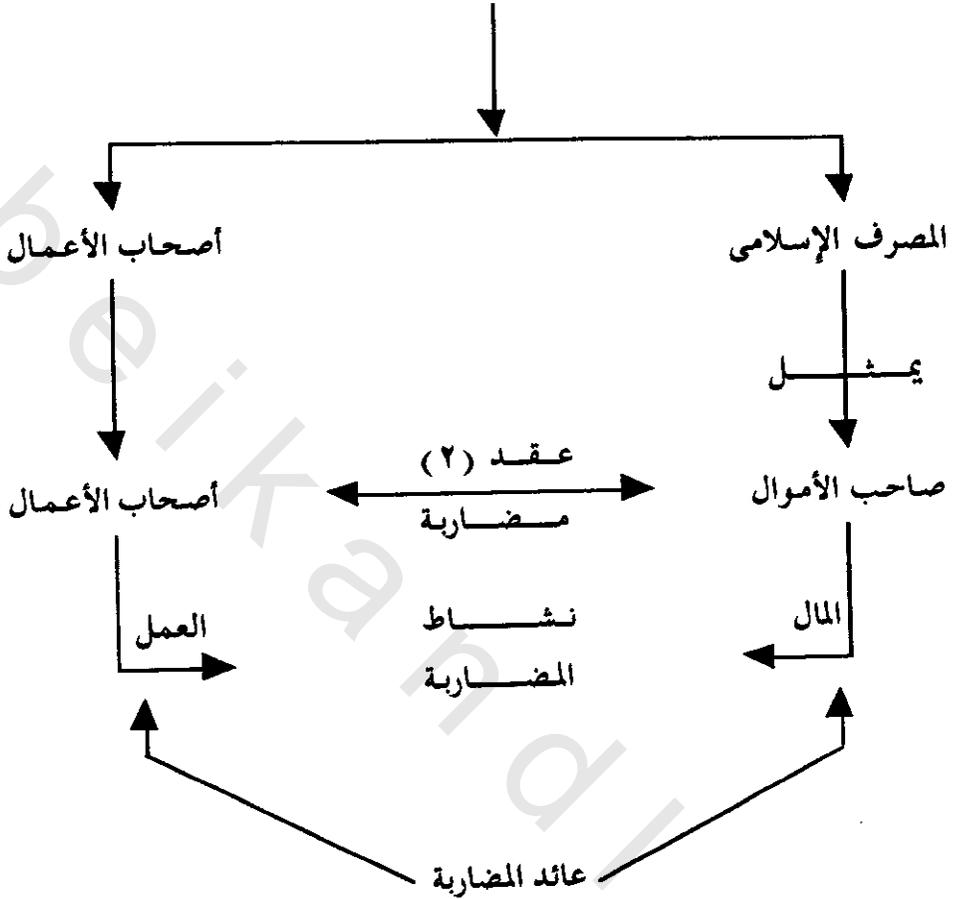
(١) د. سامى أحمد حمود، « تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية » ، ص ٣٩٣ .

● ويمكن تصوير العلاقة السابقة بيانياً على النحو التالي:



- عقد مضاربة ( ١ ) بين المدعين والمصرف الإسلامي .

نظام المضاربة الجماعية المشتركة

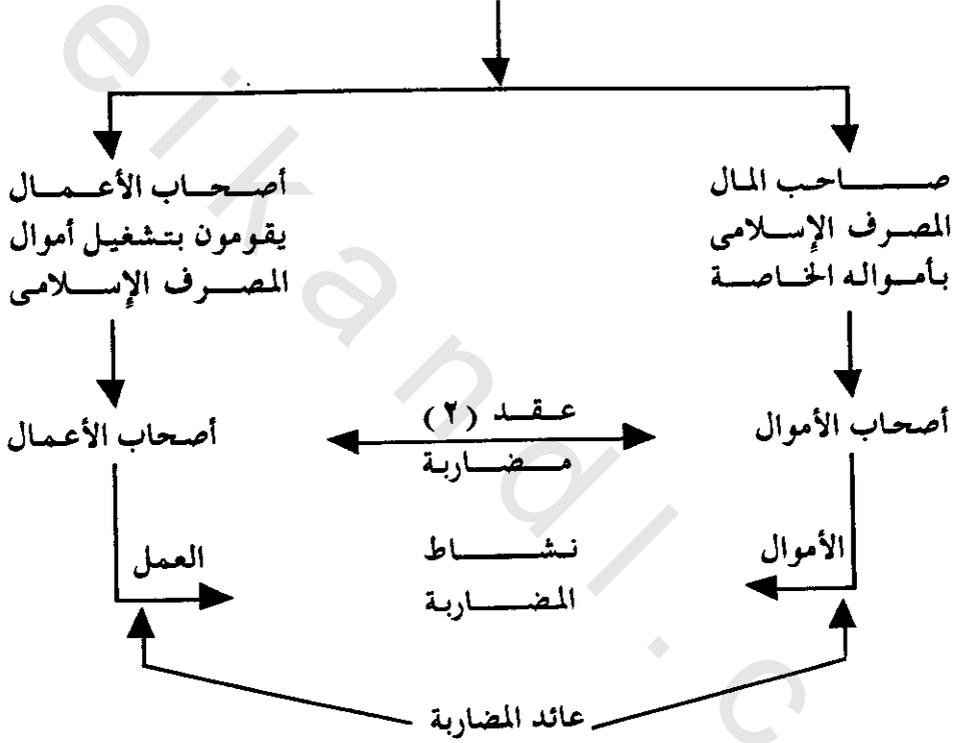


— عقد مضاربة (٢) بين المصرف الإسلامي، وأصحاب الأعمال.

كما قد تطبق المصارف الإسلامية صيغة المضاربة الثنائية عندما تضارب  
بمالها، وتتكون المضاربة الثنائية من طرفين: يقدم الطرف الأول (واحد أو أكثر)  
المال ويقوم الطرف الثاني (واحد أو أكثر) بالعمل فيه وفق شروط عقد العمل  
واقترسام الربح بينهما.

ويمكن تصوير صيغة المضاربة الثنائية بيانياً على النحو التالي:

### نظام المضاربة ثنائية الأطراف



ولقد تعذر الحصول على صورة من عقد المضاربة الجماعية المشتركة.  
ولكن تمكنا من الحصول على صورة من عقد مضاربة ثنائي الأطراف.  
(انظر ملحق رقم ١) عبارة عن نموذج لعقد مضاربة ثنائي الأطراف بين أحد  
المصارف الإسلامية وأحد العملاء.

## تطور ونمو الاستثمارات عن طريق المضاربة في المصارف الإسلامية

تعتبر المضاربة من أهم مجالات استثمار الأموال في المصارف الإسلامية ولقد ساهمت بدور هام في نمو الاستثمارات وما حققتة من منافع اجتماعية واقتصادية .

وبالدراسة الميدانية على عينة من المصارف الإسلامية خلال السنوات الأربع الأخيرة تبين نمو الاستثمارات والتي تعتبر المضاربة العنصر الأساسى فيها .

ولقد تعذر الحصول على بيانات مستقلة عن استثمارات المضاربة فى المصارف الإسلامية ورأيت أن يعتمد على رقم الاستثمارات الإجمالى كبديل باعتباره متضمنا رقم استثمارات المضاربة .

ويبين الجدول التالى بيانات عن رقم الودائع والاستثمارات فى المصارف الإسلامية .

جدول يبين نمو الودائع والاستثمارات (١) بالمصارف الإسلامية في مجال  
المضاربة عن الفترة من ١٩٧٩م - ١٩٨٢م

(الأرقام بالآلاف)

العملة	١٩٨٢م ١٤٠٢هـ	١٩٨١م ١٤٠١هـ	١٩٨٠م ١٤٠٠هـ	١٩٧٩م ١٣٩٩هـ	اسم المصرف الإسلامي
درهم	٤١٤٥٥٧ ٣٦٧٢٧٣	٣٣٥٧٢٩ ٢٨٢٥٤٦	١٩٩٠٥٢ ١٧٥٩٣٧	١٦٦٩٨٢ ١٧٠٣٠٢	بنك دبي الإسلامي: - الودائع المختلفة - الاستثمارات
دينار كويتي	٤٧٣١١٢ ٢٦٤٣٢١	٢٩٤١٢٠ ١٧٧٥٠٤	١٤٨٦٢٣ ٥٨٩٧٢	٦٦١٩٩ ٣٥٨٣٣	بيت التمويل الكويتي: - الودائع المختلفة - الاستثمارات
دولار أمريكي	٧٩٢٥٩٢ ٧٧٨٤٤٩	٤٦٩٢٠٦ ٢٩٠١٩٤	١٤٠١٣٧ ١٢٩١٩٤	٢٣٦٢٦ ٢٤٠٨٤	بنك فيصل الإسلامي المصري: - الودائع المختلفة - الاستثمارات
جنيه سوداني	٢٠٢٣٧٢ ١٠٣٨٦٠	٩٢١٩٥ ٥٧٣٣٣	٣٥٤٨٣ ٣٢٦٦٥	١٨٦١٩ ١٣٠٤٥	بنك فيصل الإسلامي السوداني: - الودائع المختلفة - الاستثمارات
دينار أردني	٣٦٠٠٧ ٢٦٤٧٢	٢٥٣٤٧ ١٤١٩٩	١١٦٥٢ ٦٧٤٦	٣٩٤٧ ٧٣٢	البنك الإسلامي الأردني: - الودائع المختلفة - الاستثمارات

- تتضمن الودائع: حسابات الجاري والتوفير الاستثماري والاستثماري لأجل .
- تتضمن الاستثمارات: الاستثمارات في مجال المراجعات والمضاربات والاستثمارات الأخرى .

جدول رقم (٢٠)

(١) مصدر بيانات هذا الجدول ما يلي:

- التقرير السنوي لبنك دبي الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، والبنك الإسلامي الأردني .

## ● التعليق على الجدول السابق :

بالدراسة الميدانية على حجم الودائع والاستثمارات فى المصارف الإسلامية والتي تمثل المضاربة جزءا منها تبين مدى مساهمة نظام المضاربة فى نمو المصارف الإسلامية بالرغم من أنه لم يمحض على تأسيسها وقت طويل إلا أنها استطاعت أن تحقق هذا النجاح الكبير، وفيما يلى تحليل موجز عن حركة الودائع والاستثمارات فى كل مصرف من مصارف العينة .

### أولا : بنك دىبى الإسلامى :

– بلغ مجموع الحسابات الجارية والتوفير والاستثمار فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ١٦٦٩٨٢ ألف درهم ثم ارتفع فى عام ١٩٨٢ م إلى ٤١٤٥٥٧ ألف درهم أى بزيادة قدرها ٢٤٧٥٧٥ ألف درهم، وتبلغ نسبة الزيادة ١٤٨٪ .

– كما بلغ مجموع الاستثمارات فى المضاربة والمرايحة فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ١٧٠٣٠٢ ألف درهم ثم أصبح فى عام ١٩٨٢ م ٣٦٧٢٧٣ ألف درهم أى بزيادة قدرها ١٩٦٩٧١ ألف درهم، أى تبلغ نسبة الزيادة ١١٥٪ .

### ثانيا : بيت التمويل الكويتى :

– بلغ مجموع الحسابات الجارية والتوفير والاستثمار فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ٦٦١٩٩ ألف دينار كويتى ثم ارتفع فى عام ١٩٨٢ م إلى ٤٧٣١١٢ ألف دينار كويتى أى بزيادة قدرها ٤٠٦٩١٣ ألف دينار كويتى، وتبلغ نسبة الزيادة ٦١٤٪ .

– كما بلغ مجموع الاستثمارات فى المضاربة والمرايحة فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ٣٥٨٣٣ ألف دينار كويتى ثم أصبح فى عام ١٩٨٢ م مبلغ ٢٦٤٣٢١ ألف دينار كويتى أى بزيادة قدرها ٢٢٨٤٨٨ ألف دينار كويتى، أى تبلغ نسبة الزيادة ٦٣٣٪ .

### ثالثا : بنك فيصل الإسلامى المصرى :

- بلغ مجموع الحسابات الجارية والتوفير والاستثمار فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ٢٣٦٢٦ ألف دولار أمريكى ثم ارتفع فى عام ١٩٨٢ م إلى ٧٩٢٥٩٢ ألف دولار أمريكى أى بزيادة قدرها ٧٦٨٩٦٦ ألف دولار أمريكى، وتبلغ نسبة الزيادة ٣٣٣٪ .

- كما بلغ مجموع الاستثمارات فى المضاربة والمرايحة فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ٢٤٠٨٤ ألف دولار أمريكى ثم أصبح فى عام ١٩٨٢ م مبلغ ٧٧٨٤٤٩ ألف دولار أمريكى، أى بزيادة قدرها ٧٥٤٣٦٥ ألف دولار أمريكى، أى تبلغ نسبة الزيادة ٣١٤٪ .

### رابعا : بنك فيصل الإسلامى السودانى :

بلغ مجموع الحسابات الجارية والتوفير والاستثمار فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ١٨٦١٩ ألف جنيه سودانى ثم ارتفع فى عام ١٩٨٢ م إلى ٢٠٢٣٧٢ ألف جنيه سودانى أى بزيادة قدرها ١٨٣٧٥٣ ألف جنيه سودانى، وتبلغ نسبة الزيادة ٩٦٨٪ .

- كما بلغ مجموع الاستثمارات فى المضاربة والمرايحة فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ١٣٠٤٥ ألف جنيه سودانى ثم أصبح فى عام ١٩٨٢ م مبلغ ١٠٣٨٦٠ ألف جنيه سودانى أى بزيادة قدرها ٩٠٨١٥ ألف جنيه سودانى، أى تبلغ نسبة الزيادة ٦٩٢٪ .

### خامسا : البنك الإسلامى الأردنى :

- بلغ مجموع الحسابات الجارية والتوفير والاستثمار فى عام ١٩٧٩ م مبلغ ٣٩٤٧ ألف دينار أردنى ثم ارتفع فى عام ١٩٨٢ م إلى ٣٦٠٠٧ ألف دينار أردنى أى بزيادة قدرها ٣٢٠٦٠ ألف دينار، وتبلغ نسبة الزيادة ٨٠٠٪ .

- كما بلغ مجموع الاستثمارات فى المضاربة والمرايحة فى عام ١٩٧٩ م

مبلغ ٧٣٢ دينار ثم أصبح فى عام ١٩٨٢م مبلغ ٢٦٤٧٢ ألف دينار أى بزيادة قدرها ٢٥٧٤٠ ألف دينار، وتبلغ نسبة الزيادة ٣٥١٦٪ .

يتبين من التحليل السابق نمو حجم الودائع والاستثمارات فى مجموعة من المصارف الإسلامية فى الفترة من ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م، وكذلك مدى نجاح المصارف الإسلامية فى جذب أموال المسلمين واستثمارها فى المجالات المختلفة.

ولقد ذكر الدكتور محمد فؤاد الصراف - محافظ بنك فيصل الإسلامى المصرى أن بعض البنوك الأوربية «الربوية» بدأت تقتفى أثر المصارف الإسلامية فى تطبيق طريق المربحة خلال دورة إنتاجية واحدة، ولتكن سنة مثلاً، بعد وضع تصور معين للتكاليف وتثبيتها عند مستوى محدد<sup>(١)</sup>.

### أثر المضاربة على الربحية والنمو فى المصارف الإسلامية:

ونظراً لعدم وجود بيانات تفصيلية عن نتائج المضاربات فى المصارف الإسلامية نرى وضع حالة افتراضية قريبة جداً من الواقع الذى رآه حتى يمكن استنباط منها مجموعة من النتائج التى تعطى مؤشرات عن تجربة المضاربة فى المصارف الإسلامية وتقييمها وبيان أثر استثمار الأموال عن طريق المضاربة على الربحية والنمو بالنسبة لأطرافها.

- فلو فرض أن صاحب مال أودع مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لدى أحد المصارف الإسلامية ونص فى عقد المضاربة على توزيع الأرباح على النحو التالى:

- ٧٥٪ لصاحب الوديعة.

- ٢٥٪ للمصرف الإسلامى.

ولو فرض أن المصرف استثمر هذه الوديعة فى مضاربة ما وكان عقد

(١) إسماعيل الكيلانى - البنوك الإسلامية تجربة رائدة لحماية الفقراء وتحقيق التكافل

الاجتماعى، مجلة الأمة، العدد ٣٣، قطر، ص ٦٤

المضاربة بين المصرف وصاحب العمل ينص على أن توزيع الأرباح يكون على النحو التالي :

- ٤٠٪ لصاحب العمل .

- ٦٠٪ للمصرف الإسلامي .

ولو فرض أن متوسط أرباح المضاربة كان ٣٠٪ سنويا وأن مصروفات استثمار المضاربة بمعرفة المصرف كانت ٥٠٠ جنيه سنويا .

ولو فرض أن المضاربة مستمرة مع إعادة استثمار حصة المودعين ( أصحاب الأموال) . ففي ضوء المعومات والبيانات السابقة تظهر نتيجة المضاربة على النحو المبين في الجدول التالي :

جدول يوضح النواحي التطبيقية لتنظيم المضاربة في المصارف الإسلامية

البيان	رأس المال بالمشاركة	اجمالي العائد ٣٠٪	نصيب صاحب العمل ٤٠٪	نصيب المصرف ٦٠٪	٥٠٠- مصروفات استثمارات المضاربة	العائد الصافي	حصة المصرف النهائي ٢٥٪	حصة المودعين ٧٥٪
السنة الأولى	١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٥٠٠	١٧٥٠٠	٤٣٧٥	١٣١٢٥
السنة الثانية	١١٣١٢٥	٣٣٩٢٨	١٣٥٧٥	٢٠٣٦٣	٥٠٠	١٩٨٦٣	٤٩٦٦	١٤٨٩٧
السنة الثالثة	١٢٨٠٢٢	٣٨٤٠٧	١٥٣٦٣	٢٣٠٤٤	٥٠٠	٢٢٥٤٤	٥٦٣٦	١٦٩٠٨
السنة الرابعة	١٤٤٩٣٠	٤٣٤٧٩	١٧٣٩٢	٢٦٠٨٧	٥٠٠	٢٥٥٨٧	٦٣٩٧	١٩١٩٠
السنة الخامسة	١٦٤١٢٠	٤٩٢٣٦	١٩٦٩٤	٢٩٥٤٢	٥٠٠	٢٩٠٤٢	٧٢٦٠	٢١٧٨١

جدول رقم (٢١)

## ● التعليق على الجدول السابق:

يتضح من الجدول السابق ومن الرسم البياني الوارد في الشكل رقم (١٦)

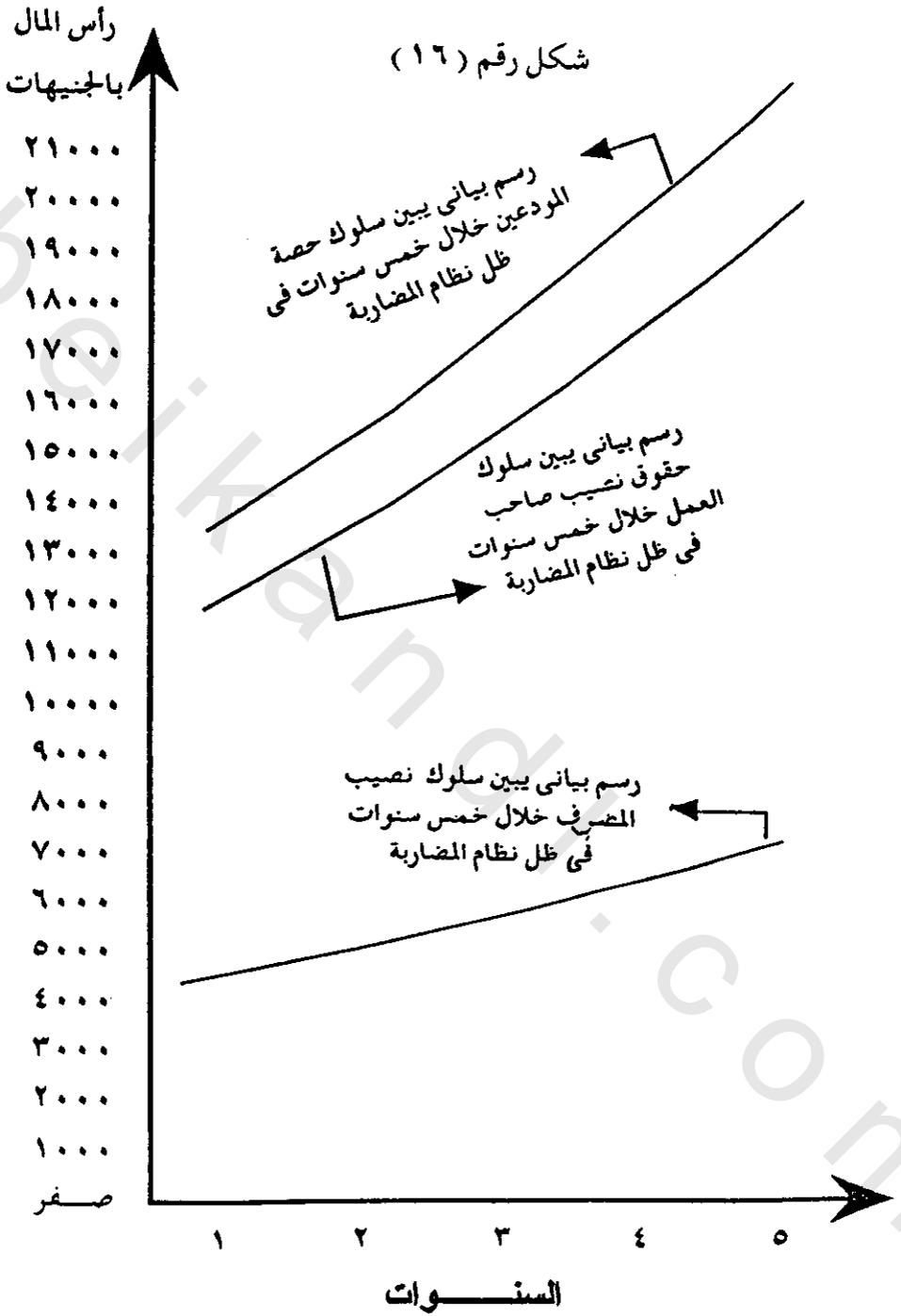
ما يلي:

١ - زيادة نصيب صاحب العمل من سنة لأخرى حيث كان نصيبه في السنة الأولى ١٢٠٠٠ جنيه بينما أصبح نصيبه في نهاية السنة الخامسة ١٩٦٩٤ جنيه وهذا يوضح نمو نصيبه وارتفاعه إذا ما قورن لو أنه عمل أجيرا لدى إحدى الشركات وكذلك النمو في العائد حيث كان العائد في السنة الأولى ٣٠٠٠٠ جنيه بينما في السنة الخامسة بلغ ٤٩٢٣٦ جنيها.

٢ - النمو السريع في رأس المال وفي النماء لحصة المودعين حيث كان نصيب حصة المودعين في السنة الأولى ١٣١٢٥ جنيها وأصبح في نهاية السنة الخامسة ٢١٧٨١ جنيها. هذا لو قورن باستثمار هذا المبلغ ربويا بفائدة ١٠٪ لحصل على ١٠٠٠٠ جنيه.

٣ - زيادة حصة المصرف النهائي حيث كان نصيبه في السنة الأولى ٤٣٧٥ جنيه وأصبح في نهاية السنة الخامسة ٧٢٦٠ جنيها.

وفيما يلي تمثيل حقوق نصيب صاحب العمل، وحصة المودعين، ونصيب المصرف بيانيا خلال الخمس سنوات:



## أسس تحديد وقياس وتوزيع أرباح المضاربة في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتلقى الودائع المختلفة لاستثمارها في المشروعات الاقتصادية طبقاً لصيغ مختلفة منها صيغة المضاربة الجماعية المشتركة، وتوزع الأرباح المتحققة بين الأطراف الثلاثة على النحو التالي (١):

### ● بالنسبة للمصرف الإسلامي فإن له استحقاقين:

**الأول:** ما يستحقه المصرف في الربح باعتباره مضارباً، وذلك حسب النسبة التي يجب أن تكون معلنة ومبينة كالنصف أو الثلث أو غير ذلك، بحيث تكون منسوبة إلى الربح الصافي الذي يتحقق خلال السنة المالية المعينة.

**الثاني:** ما يستحقه المصرف أيضاً باعتباره مالكا لجزء من المال الداخلة في الاستثمار، سواء أكان ذلك المال عبارة عن جزء مخصص من رأس مال المصرف واحتياطياته، أو كونه جزءاً من الأموال المودعة في الحسابات الجارية التي يودعها أصحابها لغاية الحصول على الخدمة المصرفية وليس الاستثمار.

من الواضح أن الاستحقاق الأول بالنسبة لحصة المصرف - كمضارب مشترك - في الربح، ليس فيه إشكال من ناحية التوزيع وذلك لأن المصرف يقتطع النسبة المقررة له بحسب ما يكون قد أعلنه بشكل مسبق والوارد في عقد المضاربة، وهذا الإعلان المسبق لمقدار حصة المصرف من الربح شرط يمنع الجهالة.

(١) لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى:

- د/ حسين شحاته «الحاسبة في الإسلام»، ص ٧٥.
- د/ سامي حمود «تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية»، ص ٤٠٦ وما بعدها.
- د/ شوقي شحاته «البنوك الإسلامية»، ص ٣٨ وما بعدها.
- د/ غريب الجمال «المصارف وبيوت التمويل الإسلامية»، ص ١٩٢.
- د/ محمود السيد الناغي «المنهج المحاسبي في عقود المضاربة الإسلامية»، المجلة العلمية لتجارة الأزهر عام ١٩٨٣ م.

أما بالنسبة للاستحقاق الثاني، وهو الذى يتعلق بالحصة التى تخص الأموال المستثمرة، فإن الأمر يحتاج إلى تفصيل، وذلك لأن هذه الأموال مختلطة أولا كما أنها أموال تتحرك بالسحب والإيداع على مدار العام والمراد بالاختلاط هو اختلاط المال الذى يستثمره المصرف نفسه - سواء مما يملكه من رأس ماله واحتياطياته، أو مما يملك أن يدخله فى الاستثمار من أموال المودعين لديه فى غير حسابات الاستثمار - مع الأموال الواردة من المودعين.

وإذا كان المصرف الإسلامى يستطيع أن يتحكم فى مقدار ما يخصصه من أموال لهذه الغاية بحيث تبقى ثابتة تقريبا من بداية السنة حتى نهايتها، فإن الأمر بالنسبة للمستثمرين يبدو خارجا عن هذا النطاق، فلا بد والحالة هذه من مواجهة احتمالات السحب من الحساب، والإيداع خلال العام، وإلا حكمنا على هذا الأسلوب المبتكر بالجمود، لأن المطلوب هو إيجاد تنظيم يصلح أن يكون نظيرا للتنظيم المصرفى الحديث.

ومن خلال واقع الدراسة الميدانية للمصارف الإسلامية تبين أن هناك ثلاث حالات:

( ١ ) فى حالة بقاء المبلغ المودع للاستثمارات ثابتا من أول الحول حتى نهايته.

( ٢ ) حالة قيام المودع خلال الحول باسترداد وديعته كلها أو قسما منها.

( ٣ ) حالة إيداع أموال جديدة للاستثمار خلال الحول موضوع المحاسبة.

أما بالنسبة للحالة الأولى: فإن الأمر فيها واضح حيث تكون حصة الوديعة من الأرباح محددة تبعا للنسبة التى تدخل فى الاستثمار بحسب نوع الحساب وذلك وفقا للحساب التالى:

نصيب الوديعة من الأرباح = مقدار الوديعة X النسبة المستثمرة منها X نسبة وحدة النقد من الاستثمارات فى الأرباح

## مثال رقمى :

لو فرض أن هناك وديعة مقدارها ١٠٠٠٠٠٠ جنية وأن نسبة المستثمر منها حسب قواعد المصرف المركزى هو ٧٠٪ وأن نسبة الجنيه من الأرباح هو ١٥٪ .  
وتأسيسا على ذلك يكون نصيب الوديعة من الأرباح كما يلى :

$$١٠٥٠٠٠ = \frac{١٥}{١٠٠} \times \frac{٧٠}{١٠٠} \times ١٠٠٠٠٠$$

أما فى الحالة الثانية: عند استرداد المستثمر جزءا من وديعته قبل نهاية السنة المالية، فإن هذا المستثمر يعتبر فى مقام رب المال الذى يسترد جزءا من المال المسلم للمضارب قبل ظهور ربح أو خسارة، باعتبار أنه اختار إنقاص رأس ماله بمقدار ما يسترده من يد المضارب، وذلك قبل أن يكون هناك ربح أو خسارة، حيث تجرى المحاسبة على أدنى رصيد خلال السنة المالية موضوع الحساب .

أما بالنسبة للحالة الأخيرة، وهى الحالة المتعلقة بالدفع فى الحساب الاستثمارى المعين خلال السنة المالية كما لو دفع أحد المستثمرين ألف جنيه مثلا فى شهر يونيو ودفع آخر ألفا فى شهر سبتمبر فإن المسألة تحتاج إلى بيان تفصيل .

ذلك أن من المعلوم أنه ليس لهذه الحالة نظير فى نطاق المضاربة الخاصة مما يمكن أن يسترشد به على نحو ما وجدنا فى حالة الاسترداد . والسبب فى ذلك راجع إلى أن المضاربة الخاصة - كتعاقد مستقل - لا يسمح فيها بعد بدء العمل أن ينضم إلى رأس المال المدفوع مال جديد طالما أن مال المضاربة ليس قائما بشكل نقود .

غير أن الضوابط التى وضعها الكيسانى وابن قدامه وغيرهما فيما يتعلق باستحقاق الربح فى شركة العقد، يمكن أن تيسر لنا السبيل للقول بأن مجرد

الإيداع في حساب الاستثمار هو تخصيص موجب لاستحقاق الربح على نحو ما يستحقه الشريك في حال عدم خلط المالين<sup>(١)</sup>.

وأن هذا الأمر قائم بالنسبة لحالات دفع المال في حسابات الاستثمار خلال العام، وبذلك يكون المستثمر صاحب حق في الحصول على الربح إذا دفع مالا خلال العام، ولا مانع من الاشتراط المسبق على مثل هذا المستثمر بأن ماله سوف لا يبدأ المصرف باعتباره مشاركا إلا من بداية الشهر أو الشهرين التاليين للإيداع، وذلك على أساس أن المصرف يخطط استثماراته بشكل منظم في ضوء الموارد المتيسرة، خلافا لواقع حال البنك الربوي الذي يمكنه أن يودع أموالا بالفائدة في اليوم التالي لتسلمه الودائع من المتعاملين.

أما بالنسبة لتفاوت المواعيد بين من يقدم المال للاستثمار في منتصف السنة أو بعد ذلك، فإن التسوية الحسابية يمكن أن تجرى بنفس الأسلوب المتبع في النظام المصرفي من ناحية حساب الأرباح بالنمر (أى بطريقة ضرب المبلغ X الأيام) وذلك لتوحيد المدة على أساس اليوم الواحد من السنة.

فمن أودع مبلغ ألف جنيه قبيل منتصف السنة يصبح - كما لو أنه أودع خمسمائة جنيه من أول العام (باعتبار أن الألف مضروبة X عدد الشهور المتبقية، وهى ستة شهور ومقسومة على عدد أشهر السنة كلها تساوى مبلغ خمسمائة جنيه).

ومن خلال الدراسة الميدانية لبنك دى الإسلامى حول بيان الأسس والقواعد التى يتبعها فى توزيع الأرباح ما يلى :

(١) لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى :

- د/ سامى حمود «تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية»، ص ٤١٠.

- د/ شوقى شحاته «المشكلات المحاسبية فى عمليات الاستثمار والتمويل بالمشاركة»، المادة ٣/٧، ص ١١.

( ١ ) أن البنك يضارب بأموال المودعين وأمواله الخاصة « حقوق المساهمين » مضاربة مطلقة أى غير مقيدة .

( ٢ ) أن وعاء موارد البنك وعاء واحد لا تخصيص فيه .

( ٣ ) رجحت الاستثمارات على أساس النسبة التى يستفيد منها البنك فى كل نوع من أنواع الموارد .

( ٤ ) نصيب الحسابات الجارية وما فى حكمها من الإيرادات ينقل إلى المساهمين لتحملهم مسئولية تلك الحسابات بوصفها قرضاً حسناً يرد عند الطلب .

( ٥ ) يحصل المساهمون والمستثمرون على نصيبهم فى الإيرادات والمصروفات بحسب نسبة ترجيحهم وبعد حساب نم كل نوع والتى تتمثل فى الموارد الحقيقية التى ساهمت أو تحملت فى السنة .

( ٦ ) بالنسبة للاحتياطيات والمخصصات والاستهلاكات حيث أنها تمثل قيم تقديرية واحتمالية فقد خصمناها من حصة المساهمين فى الأرباح وبالتالي لم تتضمنها المصروفات الموزعة .

\* \* \*

## المعالجة المحاسبية لنظم المضاربة فى المصارف الإسلامية

إن موضوع المعالجة المحاسبية لنظام المضاربة فى المصارف الإسلامية يحتاج إلى بحث مستقل، ولكن رأيت أن أشير إلى هذا الموضوع فى عجلة حتى نقف على الإطار العام لها وذلك فى حالتين هما: (١)

– حالة المضاربة المؤقتة .

– حالة المضاربة المستمرة .

● أولاً: حالة تطبيقية على المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة الثلاثية الأطراف المؤقتة :

– لو فرض أن أحد المسلمين أودع مبلغاً وقدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه فى أحد المصارف الإسلامية على أن تستثمر فى إطار نظام المضاربة فى عملية معينة على أن تقسم الأرباح الصافية بعد خصم النفقات بنسبة ٤٠٪ لصاحب المال و ٦٠٪ للمصرف وقام المصرف بإبرام عقد مضاربة مع أحد التجار المسلمين على أن يقوم باستيراد بضاعة من السودان، واتفق على أن يقوم المصرف بتمويل الصفقة ويقوم التاجر بتصريفها على أن تقسم الأرباح بينهما بنسبة ٢٥٪ للتاجر و ٧٥٪ للمصرف . هذا وقد قام المصرف باستيراد الصفقة وقام التاجر بتصريفها وحصل الثمن، هذا وقد أمكن الحصول على البيانات والمعلومات الآتية من دفاتر المصرف الإسلامى :

ثمن تكلفة الصفقة متضمنة نفقات الشحن ٧٠٠٠٠٠ جنيه

رسوم جمركية وتأمين الصفقة ١٥٠٠٠٠ جنيه

نفقات تسويق الصفقة ٥٠٠٠٠ جنيه

(١) د/ حسين شحاته «المحاسبة فى الإسلام»، ص ١٠٤

إيراد مبيعات الصفقة ١٥٠٠٠٠ جنيه  
 نصيب الصفقة من المصروفات ٥٠٠٠ جنيه  
 الاستثمارية في المصرف

وقد انقضت المضاربة وحصل كل طرف على حقه نقدا. هذا ويمكن تصوير الحسابات التي تظهر في دفاتر المصرف الإسلامي عن هذه الصفقة على النحو المبين فيما يلي:

(١) ح / نشاط المضاربة

ح / إيراد الصفقة	١٥٠٠٠٠	إلى ح / التكاليف *	٩٠٠٠٠
		إلى ح / توزيع أرباح المضاربة مع التاجر.	٦٠٠٠٠
	١٥٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠

\* حسبت كلفة الصفقة كما يلي:

– الثمن الأصلي ٧٠٠٠٠ جنيه  
 – الرسوم الجمركية والتأمين ١٥٠٠٠ جنيه  
 – نفقات التسويق ٥٠٠٠ جنيه  
 ٩٠٠٠٠ جنيه

(٢) ح / توزيع أرباح المضاربة مع التاجر

ح / نشاط المضاربة ( صافي أرباح صفقة المضاربة مع التاجر )	٦٠٠٠٠	حصة التاجر في الأرباح إلى ح / توزيع أرباح المضاربة مع صاحب المال ( حصة المصرف في الأرباح تحول إلى ح / التوزيع لتوزع بين صاحب المال والمصرف ) .	١٥٠٠٠
	٤٥٠٠٠		٤٥٠٠٠
	٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠

(٣) ح / توزيع أرباح المضاربة مع صاحب المال (الطرف الأول)

من ح / توزيع أرباح المضاربة مع التاجر . ( صافي أرباح المضاربة مع التاجر وتمثل حصة المصرف الإسلامي ) .	٤٥٠٠٠	نصيب المضاربة من المصاريف الاستثمارية . صافي الأرباح القابلة للتوزيع بين صاحب المال والمصرف الإسلامي .	٥٠٠٠
	٤٥٠٠٠		٤٠٠٠٠
صافي الأرباح القابلة للتوزيع	٤٠٠٠٠	إلى ح / وديعة صاحب المال ( نصيب صاحب المال من الأرباح ) . إلى ح / الأرباح والخسائر العامة . ( نصيب المصرف من الأرباح )	١٦٠٠٠
	٤٠٠٠٠		٢٤٠٠٠
	٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠

(٤) ح / وديعة صاحب المال (الطرف الأول)

من ح/ النقدية (قيمة الوديعة المودعة لدى المصرف).	١٠٠٠٠٠	إلى ح/ النقدية (إجمالي المستحق لصاحب المال ويمثل رأس المال + نصيبه من أرباح المضاربة والذي سحبه نقداً.	١١٦٠٠٠
من ح/ توزيع الأرباح من صاحب المال. (نصيب صاحب المال من أرباح المضاربة).	١٦٠٠٠		
	١١٦٠٠٠		١١٦٠٠٠

(٥) ح / المضاربة مع التاجر (الطرف الثاني)

من ح/ النقدية (المستحق على التاجر للمصرف والتي سدها نقداً).	١٣٥٠٠٠	إلى ح/ النقدية (النقدية المسلمة للتاجر لتمويل الصفقة (التكلفة + النفقات).	٩٠٠٠٠
		إلى ح/ توزيع الأرباح مع صاحب المال (حصة المصرف في أرباح المصرف).	٤٥٠٠٠
	١٣٥٠٠٠		١٣٥٠٠٠

● إيضاحات على الحسابات السابقة:

(١) حساب نشاط المضاربة: ويبين نتيجة الصفقة التجارية أى صافى الأرباح والتي حسبت على النحو التالي:

– إيراد مبيعات الصفقة ١٥٠٠٠٠ جنية

يطرح: تكلفة ونفقات الصفقة ٩٠٠٠٠ جنية

صافى أرباح الصفقة التجارية ٦٠٠٠٠ جنية

(٢) حساب توزيع أرباح الصفقة مع التاجر: ويبين نصيب كل من التاجر والمصرف من أرباح الصفقة والتي تحسب كما يلي:

صافى أرباح الصفقة ٦٠٠٠٠ جنية

ويوزع كما يلي:

نصيب التاجر  $25\% \times 60000 = 15000$  جنية

نصيب المصرف  $75\% \times 60000 = 45000$  جنية

٦٠٠٠٠ جنية

(٣) حساب توزيع نصيب المصرف من الصفقة بين المصرف وصاحب المال بعد استبعاد نصيب الصفقة من المصاريف الاستثمارية، وحسب ذلك على النحو التالي:

نصيب المصرف من أرباح الصفقة التجارية ٤٥٠٠٠ جنية

يستبعد نصيب الصفقة من المصاريف الاستثمارية ٥٠٠٠ جنية

الأرباح الصافية القابلة للتوزيع: ٤٠٠٠٠ جنية

نصيب صاحب المال بواقع  $40\% = 40000 \times 40\% = 16000$  جنية

نصيب المصرف بواقع  $60\% = 40000 \times 60\% = 24000$  جنية

٤٠٠٠٠ جنية

(٤) حساب وديعة صاحب المال: ويبين المستحق لصاحب المال لدى المصرف الإسلامي ويتمثل في الآتى: رأس مال المضاربة مضافا إليه نصيبه من أرباح المضاربة.

- رأس مال المضاربة الذى دفعه صاحب المال ١٠٠٠٠٠٠ جنيه  
 + نصيب صاحب المال من أرباح المضاربة ١٦٠٠٠٠ جنيه  
 المستحق لصاحب المال لدى المصرف والذى سحبه نقدا: ١١٦٠٠٠٠ جنيه  
 (٥) حساب المضاربة مع التاجر: ويبين المستحق لدى التاجر المضارب مع  
 المصرف ويتمثل فى الآتى: ما سحبه التاجر من المصرف لتمويل الصفقة مضافا  
 إلى ذلك نصيب المصرف من أرباح الصفقة التجارية.

- مبلغ تمويل الصفقة ٩٠٠٠٠٠ جنيه  
 + نصيب المصرف فى أرباح الصفقة ٤٥٠٠٠٠ جنيه  
 المستحق للمصرف الإسلامى لدى التاجر ١٣٥٠٠٠٠ جنيه  
 والذى سدده الأخير نقدا:

ثانيا: حالة تطبيقية على المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة ثلاثية  
 الأطراف المستمرة:

قد يتفق أطراف المضاربة الثلاثية على استمرار نشاط المضاربة لعدة فترات،  
 وهذا يكون واضحا فى حالة النشاط الصناعى أو الزراعى، فلا تختلف المعالجة  
 المحاسبية عما سبق مناقشته من قبل، إلا من حيث تقويم البضاعة المتبقية فى نهاية  
 الحول وتجنيب الاحتياطات، وفيما يلى مثلا رقميا توضيحيا للنقاط السابقة.

- فلو فرض أن أحد المسلمين أودع ١٠٠٠٠٠٠ جنيه فى أحد المصارف  
 الإسلامية كوديعة استثمارية مستمرة على أن تستغل فى إطار نظام المضاربة  
 الإسلامية، واتفقا على أن تقسم الأرباح الصافية بعد خصم النفقات بنسبة  
 ٦٠٪ لصاحب المال، ٤٠٪ للمصرف الإسلامى، ولقد قام المصرف باستثمارها فى  
 مشروع صناعى فى إطار نظام المضاربة الخاص مع رجل أعمال، وكان الاتفاق بين  
 المصرف ورجل الأعمال على النحو التالى:

- يجنب ١٥٪ من الأرباح احتياطى الخسائر المتوقعة.  
 - توزيع باقى الأرباح بنسبة ٢٥٪ لرجل الأعمال و٧٥٪ للمصرف.

وقد أسفر نشاط المضاربة عن الحول المنتهى فى ٣٠ دى الحجة عام ١٤٠٣ هـ

عما يلى :

- صافى أرباح المضاربة حسب دفاتر رجل الأعمال ٤٠٠٠٠ جنية .

- نصيب المضاربة من المصروفات الاستثمارية ٢٠٠٠ جنية

والتي دفعت بمعرفة المصرف .

- قام صاحب المال بسحب نصيبه من أرباح المضاربة نقدا .

ففى ضوء المعلومات السابقة تظهر أهم حسابات المضاربة فى دفاتر المصرف

الإسلامى على النحو التالى :

### (١) ح/ وديعة صاحب المال

ح/ النقدية (قيمة الوديعة المودعة لدى المصرف) .	١٠٠٠٠٠	إلى ح/ النقدية (مسحوبات صاحب المال لنصيبه من الأرباح نقدا)	١٤٢٨٠
من ح/ توزيع الأرباح مع صاحب المال (نصيب صاحب المال من أرباح المضاربة) .	١٤٢٨٠	الرصيد فى نهاية الحول (يمثل قيمة الوديعة الاستثمارية) .	١٠٠٠٠٠
	١١٤٢٨٠		١١٤٢٨٠

### (١) ح/ جارى رجل الأعمال

من ح/ النقدية (مسحوبات المصرف الإسلامى لنصيبه من أرباح صفقة المضاربة مع رجل الأعمال) .	٣٠٠٠٠	إلى ح/ النقدية (قيمة المشروع الاستثمارى) .	١٠٠٠٠٠
الرصيد فى نهاية الحول (يمثل قيمة المشروع الاستثمارى الدفترية) .	١٠٠٠٠٠	إلى ح/ توزيع أرباح المضاربة مع صاحب المال (حصة المصرف من الأرباح) .	٣٠٠٠٠
	١٣٠٠٠٠		١٣٠٠٠٠

(٣) ح / توزيع أرباح المضاربة مع صاحب المال

٢٠٠٠	إلى ح / المصروفات الاستثمارية . ( نصيب المضاربة من المصروفات الاستثمارية المنفقة بمعرفة المصرف ) . رصيد مرحل .	٢٨٠٠٠
٣٠٠٠٠	( يمثل الأرباح القابلة للتوزيع ) .	٣٠٠٠٠
٣٠٠٠٠	من ح / جارى رجل الأعمال ( نصيب المصرف من أرباح المضاربة ) .	
٤٢٠٠	إلى ح / احتياطي الخسائر المتوقعة . ( نسبة الـ ١٥ ٪ المحجوزة من الأرباح لمقابلة الخسائر المتوقعة ) .	٢٣٨٠٠
٢٨٠٠٠	رصيد منقول . ( يمثل الأرباح القابلة للتوزيع )	٢٨٠٠٠
١٤٢٨٠	إلى ح / وديعة صاحب المال . ( نصيب صاحب المال من أرباح المضاربة ) .	٢٣٨٠٠
٩٥٢٠	إلى ح / أ . خ العام ( نصيب المصرف من أرباح المضاربة ) .	٢٣٨٠٠
٢٣٨٠٠	رصيد منقول . ( الأرباح الصافية بعد تجنب الاحتياطي )	٢٣٨٠٠
٢٣٨٠٠		٢٣٨٠٠

● إيضاحات على الحسابات السابقة :

ظهر في حساب توزيع أرباح المضاربة مع صاحب المال ثلاث مراحل صورت على النحو التالي :

( ١ ) توضح المرحلة الأولى صافى أرباح المضاربة بعد استبعاد نصيب المضاربة من المصروفات الاستثمارية التي أنفقت بمعرفة المصرف الإسلامى وقد بلغت ٢٠٠٠ جنيه .

( ٢ ) توضح المرحلة الثانية صافى أرباح المضاربة القابلة للتوزيع بعد تجنب احتياطي الخسائر المتوقعة فى المستقبل حسب الاتفاق وقد بلغت ٢٨٠٠٠ × ١٥٪ = ٤٢٠٠٠ جنيه .

( ٣ ) توضح المرحلة الثالثة توزيع صافى أرباح المضاربة بين صاحب المال والمصرف الإسلامى وحسبت كما يلى :

نصيب صاحب المال من أرباح المضاربة = ٢٣٨٠٠ × ٦٠٪ = ١٤٢٨٠ جنيهها .

نصيب المصرف الإسلامى من أرباح المضاربة = ٢٣٨٠٠ × ٤٠٪ = ٩٥٢٠

جنيها .

\* \* \*

## ● الخلاصة :

لقد ناقشت فى هذا الفصل طبيعة ونماذج المضاربة فى المصارف الإسلامية وكذلك تطور ونمو الاستثمارات عن طريق المضاربة ثم بيان أسس تحديد وقياس وتوزيع الأرباح مع المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة فى المصارف الإسلامية.

ولقد تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية كبر ونمو حجم الودائع والاستثمارات لمجموعة من المصارف الإسلامية فى الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٨٢م وهذا يبين مدى مساهمة نظام المضاربة فى نمو المصارف الإسلامية.

كما تبين أن هناك أربع حالات لحركة الأموال المستثمرة فى المصارف الإسلامية وهى :

(١) فى حالة بقاء المبلغ المودع للاستثمارات ثابتا من أول الحول حتى نهايته.

(٢) حالة قيام المودع خلال الحول باسترداد وديعته كلها أو قسم منها.

(٣) حالة إيداع أموال جديدة للاستثمار خلال الحول موضوع المحاسبة.

(٤) حالة سحب وإيداع فى نفس المدة المحاسبية وهى الشائعة.

ولقد نوقشت المعالجة المحاسبية وتوزيع الأرباح للحالات السابقة باستخدام أمثلة تطبيقية.

وهذا ينقلنا إلى الفصل الثانى والذى يتعلق بالدراسة الميدانية لنظم المشاركة فى المصارف الإسلامية وبيان أثرها على الربحية والنمو.

\* \* \*